

أفريقيا؛ وبطبيعة الحال، سيكون لدى اجتماع مفصل مع نظيري السعودي.

كما شارك نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية، مهدي صفري، في الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي.

توسيع العلاقات الاقتصادية

إلى ذلك، اجتمع القنصل العام الإيراني في جدة، حسن زرنغار، مع رئيس غرفة تجارة مكة المكرمة عبدالله صالح كامل. وأكد القنصل العام الإيراني على ضرورة توظيف القدرات الاقتصادية والتجارية للبلدين، وتطوير العلاقات بين التجار ورجال الأعمال والقطاعين الخاصين، ومكانة مدينة مكة المكرمة والجوانب الاقتصادية المرتبطة باحتياجات الحجاج وإمكانية إقامة معارض مختلفة في البلدين، فضلاً عن التجارب الناجحة للشركات الإيرانية في تنفيذ مشاريع مختلفة بمختلف البلدان.

من جانبه، عبر رئيس غرفة تجارة مكة عن أمله في تطوير العلاقات الشاملة بين إيران والسعودية بناء على تأكيدات ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي محمد بن سلمان ورئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد إبراهيم رئيسي، مؤكداً على استعداد غرفة تجارة مكة لتوسيع العلاقات الاقتصادية في إطار القطاع الخاص. يذكر أن البنك الإسلامي للتنمية، وهو بنك تنمية رائد متعدد الأطراف بين دول الجنوب وحاصل على تصنيف AAA، يعقد اجتماعاته السنوية للعام ٢٠٢٤ في الرياض، وذلك خلال الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أبريل ٢٠٢٤. ويتزامن هذا الحدث مع الاحتفال باليوبيل الذهبي للبنك، حيث يحتفل بمرور ٥٠ عاماً على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ٥٧ دولة عضو، وذلك تحت شعار "الاعتزاز بماضينا ورسم مستقبلنا: الأصالة والتضامن والازدهار"، الذي يعكس إرث البنك وأهدافه المستقبلية. ويجتمع وزراء المالية وممثلو المؤسسات المالية وخبراء التمويل الإسلامي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للمشاركة في الاجتماعات.



وغرفة تجارة مكة المكرمة تستعد لتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع طهران

مفاوضات لتمويل ٣ مشاريع جديدة في إيران من قبل البنك الإسلامي للتنمية

وزير الاقتصاد:
كانت هناك مشاكل في نظام السداد في البلاد، مما أدى إلى توقف أعمال البناء في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولقد أزيلت الحكومة الحالية هذه العقبات والمشاكل بعد جهود جادة

مشاريع دعم بأسعار تفضيلية وداعمة، وقد قدمت الجمهورية الإسلامية مقترحها لإنشاء نافذة لتمويل التفضيلي هذه، ونأمل أن تتم الموافقة عليه.

وأوضح: إن إحدى النقاط المدرجة على جدول أعمال مفاوضاتنا مع البنك الإسلامي للتنمية هي إضافة ثلاثة مشاريع مهمة في مجال الرعاية الصحية والقاعدة المعرفية للدولة إلى ١١ مشروعاً تم تمويلها سابقاً من قبل البنك الإسلامي للتنمية. وأكد: قمنا على هامش القمة السنوية بترتيب لقاءات ثنائية مع وزراء اقتصاد الدول الأعضاء، خاصة الدول المستهدفة التي لها دور أقوى في تفاعلاتنا الاقتصادية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال

توقف أعمال البناء في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولقد أزيلت العقبات والمشاكل بعد جهود جادة، ونشهد مرة أخرى أن الضخ في المشاريع الإيرانية قد بدأ من البنك الإسلامي للتنمية. وأضاف: في الاجتماع السنوي للبنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة إلى الموافقة على البيانات المالية للبنك، يتم تحديد سياسة البنك الإسلامي للتنمية للعام المقبل أيضاً من قبل وزراء الاقتصاد الأعضاء.

وأشار خاندوزي إلى اقتراح إيران الذي سيظهر في هذا الاجتماع، وقال: من الاقتراحات المهمة التي نقدمها هي نافذة تمويل تفضيلية لمساعدة الدول التي تحتاج إلى

القطاع الخاص في الدولة مشاركة كبيرة، كما أن ممثلي القطاعات الحكومية ووزارة الاقتصاد والوزارات الأخرى ذات الصلة حاضرون بشكل فعال في هذه الفترة. وأكد: المؤسسة الوحيدة التي توصل، رغم العقوبات الأميركية الظالمة، مساعدة وتمويل خطط البناء في البلاد من الاعتمادات الدولية، هي البنك الإسلامي للتنمية. مبنياً: لدينا اليوم ١١ مشروعاً مهماً في مختلف المحافظات، يتم تمويلها بالعملة الأجنبية من قبل البنك الإسلامي للتنمية.

إزالة العقبات والمشاكل

وقال وزير الاقتصاد: كانت هناك مشاكل في نظام السداد في إيران بين عام ٢٠١٨ و٢٠٢١، مما أدى إلى

الوفاق/وكالات- صرح وزير الاقتصاد والمالية الإيراني، إحسان خاندوزي، على هامش اجتماع الجمعية العمومية للبنك الإسلامي للتنمية: تم إجراء مفاوضات خاصة لتمويل ٣ مشاريع جديدة في إيران من قبل البنك الإسلامي للتنمية. وقال وزير الاقتصاد، الذي يزور السعودية للمشاركة في الاجتماع الخامس للجمعية العمومية للبنك الإسلامي للتنمية، أمس الإثنين: ٥٧ دولة إسلامية عضو تستخدم التسهيلات التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية لمشاريع البنية التحتية للطاقة والتعليم والصحة، معلناً عن مشاركة إيران في اجتماع الرياض بشكل فعال.

وقال خاندوزي: في هذا الاجتماع كان

أخبار قصيرة

إيران تستضيف ٢٢٠٠ ضيف في "إكسبو ٢٠٢٤"

قال رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية: لدينا ٢٢٠٠ ضيف معرض إكسبو ٢٠٢٤، كما حضر إلى البلاد ٥٠ مسؤولاً اقتصادياً وتجارياً وسياسياً رفيع المستوى على رأس وفود الأعمال. وأضاف مهدي ضيغي: لدينا ٢٢٠٠ ضيف في إكسبو ٢٠٢٤، معظمهم من رجال الأعمال. لدينا أيضاً ٥٠ مسؤولاً اقتصادياً وتجارياً وسياسياً رفيع المستوى جاءوا إلى البلاد على رأس وفود تجارية، لقد حصلنا على تسجيلات من ١٢٣ دولة لهذا الحدث الكبير وما زال وصول المسؤولين مستمراً؛ وفي الوقت الحاضر، حضرت حوالي ٨٠٠ شركة في المعرض. وأضاف: في هذا الحدث كان تركيزنا ولا يزال على دول الجوار، والدول الإقليمية مثل العراق وأفغانستان وباكستان، ودول المنطقة الأوراسية كانت محل اهتمامنا؛ لكننا أولينا اهتماماً خاصاً بأفريقيا وشرق آسيا.



زيمبابوي ترغّب باستخدام الصناعة الزراعية الإيرانية

قال نائب رئيس زيمبابوي: إن صناعة الجرارات الإيرانية، بسبب جودتها، يمكن أن تحدث ثورة في الزراعة في زيمبابوي وتقود هذا القطاع من التقليدي إلى الصناعي والحديث. وأشار كونستانتينو تشيونغا، الإثنين، إلى الجرارات ذات القوة ٤٧ و٧٥ حصاناً التي تنتجها شركة الجرارات، مؤكداً إن الجرارات الإيرانية تتفوق كيميائياً ونوعياً على منتجات العديد من الدول الرائدة في هذه الصناعة. كما اعتبر صناعة الأدوية الإيرانية فريدة من نوعها، وقال: يتم استخدام المنتجات الصيدلانية الإيرانية في زيمبابوي، وهو أمر مرض للغاية. ودعا تشيونغا إلى إنشاء مشروع مشترك لتعزيز العلاقات بين البلدين في المجالات المذكورة. واعتبر العلاقات الحالية بين إيران وزيمبابوي مثمرة، قائلاً: ينبغي تطوير هذه العلاقات.



٧/٨ مليار دولار.. صادرات قطاع الصلب الإيراني

أعلن مساعد الشؤون التنفيذية بجمعية منتجي الصلب الإيراني تسجيل صادرات قطاع الصلب ٧/٨ مليار دولار خلال العام الإيراني الماضي (نتى في ١٩ مارس/ آذار ٢٠٢٤). وتوقع وحيد يعقوبي، على هامش معرض "إيران إكسبو ٢٠٢٤" مساء الأحد، أن تشهد الصادرات زيادة عن مستوى ٧/٨ مليار دولار في العام الجاري (ينتهي في ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٥). واستدرك: أنه برقع القيود المتعلقة بالطاقة، فمن المتوقع جذب صناعة الصلب عملة أجنبية بـ ١٠ مليارات دولار في العام الجاري. وأشار يعقوبي إلى أن إيران تأتي في المرتبة العاشرة عالمياً في إنتاج الصلب والمرتبة ١٥ من حيث حجم التصدير.

إيران والكويت تتطلعان لزيادة التبادل التجاري إلى مليار دولار



الإيجابية للسفير الإيراني في الكويت، فان الأهداف المرسومة يمكن تحقيقها. كما تلعب الحكومة الإيرانية دوراً مهماً وأساسياً في هذا المجال، وقد قدمت الكثير من الدعم. وأشار رئيس الغرفة المشتركة بين إيران والكويت إلى معرض قدرات إيران التصديرية "إيران إكسبو"، وقال: أقيم المعرض هذا العام بشكل مختلف عن الأعوام السابقة وتزايدت أعداد الزوار والمشاركين بشكل ملحوظ، يعد معرض قدرات إيران التصديرية فرصة جيدة لزيادة التجارة مع مختلف الدول، وتتم متابعة هذا الموضوع في جناح غرفة التجارة الإيرانية.

أوضح غلام زاده زكنكه: تعتبر مواد البناء والصناعات الغذائية من أكثر المواد التي يتم تصديرها من إيران إلى الكويت، وتشير الدراسات إلى أن هناك إمكانية لزيادة حجم التجارة في القطاعات الأخرى أيضاً.

وأكمل: الهدف الرئيسي للغرفة المشتركة بين إيران والكويت هو تحقيق تجارة بقيمة مليار دولار في فترة قصيرة من الزمن، ومن المسائل المطروحة في هذا السياق موضوع النقل البري إلى الكويت عبر العراق والذي تم اتخاذ الإجراءات النهائية له. وأكد أنه جرت مفاوضات مع حكومة الكويت لتسهيل إصدار التأشيرات التجارية؛ وبحسب النظرة

قال رئيس غرفة التجارة المشتركة بين إيران والكويت: إن صادرات إيران إلى الكويت تبلغ ٣٠٠ مليون دولار، مضيفاً: إن الجانبين يهدفان إلى الوصول إلى تبادل تجاري بقيمة مليار دولار.

وأضاف إبراهيم غلام زاده زكنكه، أمس الإثنين، في مقابلة مع وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء "إرنا": التبادل التجاري بين إيران والكويت متعادل، حيث تقوم بتصدير حوالي ٣٠٠ مليون دولار إلى هذا البلد؛ لكن على البلدين زيادة معاملتهما في الاستيراد والتصدير.

وحول السلع المصدرة إلى الكويت،

صادرات إيران غير النفطية تبلغ ٥٠ مليار دولار خلال عام

الخطط الإستراتيجية والدعم والمساندة الوطنية بما في ذلك توفير المواد الخام والبنية التحتية ومشاركة الشعب لتحقيق برنامج التصدير غير النفطية في البلاد. وفيما يتعلق بأهمية سلسلة القيمة للمنتجات، قال فرحي: إن منطقة جهرامحال وبختياري (غرب) من المحافظات الرائدة والنموذجية في مجال تعريف سلسلة القيمة والتعريف بها. وأضاف: يجب مضاعفة الإنتاجية من خلال تحديد وتعريف سلاسل خلق القيمة في المحافظات وتحويلها إلى قيمة تنفيذية وتقديم مديرين قياديين. وتابع: إن تحديد سلاسل القيمة في المحافظات سيعزز الإنتاجية والتصدير والإنتاج وخلق فرص العمل والابتكار فيها.

اعتبر نائب وزير الصناعة والتجارة والتعدين الإيراني، الصادرات أحد المكونات الرئيسية لتحقيق قفزة الإنتاج، وأعلن بأن صادرات البلاد غير النفطية بلغت في العام الماضي (نتى في ١٩ آذار/ مارس) ٥٠ مليار دولار. وقال مهدي فرحي، مساء الأحد، في تصريح للصحفيين أثناء زيارته لجناح جهرامحال وبختياري في معرض "إيران إكسبو ٢٠٢٤": من المتوقع أن تصل صادرات البلاد غير النفطية للعام الحالي إلى ٦٠ مليار دولار بنسبة نمو ٢٣٪ مقارنة بالعام الماضي. وأضاف: إن هذه الخطة المقررة في مجال الصادرات غير النفطية لن تحقق إلا بمشاركة كافة محافظات البلاد. وشدد نائب الشؤون التجارية لوزير الصناعة والتجارة والتعدين على ضرورة تحسين الإنتاجية وتحديد

مفاوضات بين البنكين المركزيين الإيراني والعراقي لحل القضايا التجارية

دولار في التجارة بين البلدين، وقال: بحسب الإحصاءات الرسمية، يبلغ مستوى التجارة بين البلدين الآن ١٠ ملايين دولار، وبناء على معلومات غير رسمية، وصلنا إلى ١٤ مليار دولار. وشدد على ضرورة استقرار العلاقات بين البلدين، مشيراً إلى أنه يجب أن "نفكر على المدى الطويل في العلاقات بين البلدين، ويجب أن تكون الاستثمارات في الأساسيات والبنية التحتية". وأوضح: تبلغ ميزانية العراق المعتمدة ١٥٥ مليار دولار، إذن يجب أن نسعى ليكون لنا نصيب كبير من هذا الرقم؛ بالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أيضاً الالتفات إلى التجارة الحالية وذهب مستقبل العلاقات بين البلدين نحو الاستثمار المشترك والبنية التحتية.

ذكر رئيس غرفة التجارة الإيرانية - العراقية أن البنكين المركزيين في البلدين يتفاوضان حالياً لحل بعض القضايا. وقال يحيى آل إسحاق، الإثنين، في تصريحات صحفية: تعتبر العلاقات الإيرانية - العراقية في الوقت الحاضر استراتيجية على المستويين العالمي والإقليمي، وتزداد عمقاً وشمولاً مع مرور الوقت. وأضاف: يرى المسؤولون في البلدين أن العلاقات الاقتصادية ضرورية لتعميق العلاقات السياسية والاجتماعية والدولية وما إلى ذلك؛ وكلما كانت العلاقات الاقتصادية أكثر استقراراً وصلابة وعالية الجودة وكبيرة الحجم، كانت سائر العلاقات الأخرى بين البلدين أفضل.

وأشار آل إسحاق إلى هدف الوصول إلى ٢٠ مليار